

اقتصاد

وزير الاتصالات لـ «الوطن»: «

لا زيادة على مكالمات الهاتف ودراسة لمكالمات الخليوي
٢ ملايين يورو كلفة التحول إلى الاتصالات الرقمية

عبد الهادي شباط

كشف وزير الاتصالات والنقاعة محمد الجلاي عن مشروع لتزويد مراكز الهاتف بالطاقة الشمسية بغية التغلب على انقطاع الكهرباء وتوفير النفقات الكبيرة لتأمين مصادر التشغيل البديلة من المحروقات.

مؤداً أن حجم النفقات على تأمين هذه البدائل للتشغيل بلغ ٢/ مليار ليرة سنوياً وذلك نظراً لطبيعة العمل في قطاع الاتصالات والتجهيزات الفنية التي بحاجة دائمة للتبريد.

وفي حديث خاص لـ «الوطن»، بين الوزير أنه تم الإعلان عن المشروع من المتوقع أن يكون في حيز التنفيذ مع الربع الأول من العام ٢٠١٧ على أن يتم تنفيذ جزء من المشروع خلال العام الحالي.

وعن التأخر في وجود مصادر طاقة بديلة للتشغيل لدى الوزارة وخاصة أن قطاع الاتصالات من القطاعات المهمة والحيوية فقد أوضح أن توفر الطاقة الكهربائية خلال المرحلة السابقة ورخص التعرفه إضافة إلى عدم الجدوى الاقتصادية من فكرة توليد الطاقة بالاعتماد على المحروقات كانت كلها عوامل غير محفزة للاتجاه نحو مثل هذا المشروع، أما الآن وخلال الأزمة وبعد أن أصبح انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة فهو أمر واقع حيث بلغت نسبة الانقطاع الكهربائي عن مركز هاتف النضر بدمشق نحو ١٦ ساعة وكلها دفعت للبحث عن مصادر وآليات بديلة.

الاتصالات الرقمية

وفي إطار المشروعات المدرجة على جدول التنفيذ للوزارة خلال العام الجاري بين الوزير أن هناك جملة من المشاريع أهمها مشروع (IP) الذي يعني التحول من تقنية (TOM) نحو جيل الاتصالات الرقمية حيث تم توقيع العقد الخاص بالمشروع مع شركة صينية والذي تقدر كلفته بـ ٣/ ملايين يورو منها نحو ٢/ مليون يورو لتحضير البنى التحتية للمشروع وقراءة مليون يورو لتأمين التجهيزات الخاصة بالتشغيل.

مؤداً أن أهمية المشروع تأتي في إطار مواكبة التطورات الحاصلة في تقنيات الاتصالات عالمياً حيث تحوت معظم المنظمات للعمل في قطاعات الاتصال العالمي نحو هذه التقنية ما أسهم في اتجاه العالم نحو تنسيق معظم تقانات ومقاسم الاتصال السابقة وبالتالي عدم القدرة على تأمين الصيانة والإصلاح للمقاسم العاملة حالياً عند تعطلها.

إضافة إلى أن التقنية التي تسعى الوزارة لتوفيرها عبر هذا المشروع تسبح بتطوير خدمات الاتصالات على الهاتف الثابت والتي ستصبح شبه موازية ومنافسة لخدمات الاتصال الخليوي وهو ما تتطلبه المرحلة القادمة من إعادة الأعمار

في سورية حيث لا بد أن تتواكب تقانات الاتصالات وجودتها وسرعتها مع متطلبات واحتياجات هذه المرحلة المهمة من حياة سورية.

وعن ترفاق مثل هذا التطور في خدمة الاتصال الهاتفي الثابت زيادة في أجور التعرفه أكد أنه سيكون هناك تغير جذري في دراسات التعرفه وتحديدتها بسبب اختفاء بعض الأنواع من المكالمات مثل المكالمات المحلية لتصبح مكالمات بحكم آلية العمل لهذا المشروع.

٥٠٠ ألف يورو للتوقيع الإلكتروني

كما كشف الوزير عن مشروع آخر يجري العمل عليه خلال العام الجاري حيث تسعى الوزارة مع الدول الصديقة وخاصة روسيا وإيران لتنفيذ مشروع منظومة التوقيع الإلكتروني والمقدرة كلفته بـ ٥٠٠/ ألف يورو وأن المشروع بات بصدد الإعلان عنه حيث يوفر المشروع منظومة متكاملة لاعتمادية التوقيع الرقمي، وهو ما يسهل إجراء المعاملات الإلكترونية ويعطيها الحجة القانونية ويوفر الكثير من التكاليف على الاقتصاد الوطني من جهة السرعة والسهولة في إنجاز وتوقيع المعاملات الإلكترونية المختلفة كما أن هذا المشروع يأتي بالتواكب مع قانون المعاملات الإلكترونية الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

تعرفه الاتصال

وبالانتقال مع الوزير إلى التعرفه الهاتفي والسؤال عن وجود أي زيادة عليها أكد أنه لا يوجد أي زيادة على تعرفه المكالمات الهاتف الثابت وأن الزيادة الأخيرة التي كانت مع نهاية العام الماضي والمقدرة بـ ١٠٠ ليرة على الرسم الشهري للهاتف تم منح جملة من المكالمات المحلية والقطرية بما يعادل قيمتها، وأن الغاية من هذه الزيادة على الرسم الشهري للاشتراك هو التخفيف من ظاهرة تعدد الخطوط الهاتفية في المنزل الواحد من دون وجود حاجة فعلية أو استخدام لهذه الخطوط، بينما ألح الوزير إلى وجود دراسات حول زيادة التعرفه للمكالمات الخليوية وأن الأمر ما زال قيد الدراسة والبحث مع الشركات المشغلة وأن الوزارة تعمل جاهدة لتحقيق التوازن ما بين مصلحة المواطن وهذه الشركات التي ترى أن هناك أعباء مالية وتكاليف إضافية باتت تترتب عليها بسبب المستجندات التي طرأت على أسعار مستلزمات التشغيل والصيانة وخاصة ارتفاع تكاليف الطاقة التي تحتاجها عمليات التشغيل مثل مادة (المازوت) كما تقدم الشركات المشغلة مبررات حول وارداتها التي زالت باليرة السورية وجزء مهم من نفقاتها ومصاريفها باتت بالقطع الأجنبي مثل الحصول على التجهيزات والبرمجيات وحاجات الإصلاح والصيانة وغيرها من المستوردات التي

١٨٠ مليار ليرة إيرادات
الاتصالات في العام الماضي
١٤٠ ملياراً من الخليوي
البريد لم يستثمر تاريخياً
بشكل جيد ومشروع التوقيع
الإلكتروني جاهز للإعلان



وأن المشروع سيكون قيد التشغيل خلال العام الحالي ومن باب الإيضاح هنا حيث تم حصول سوء فهم للمشروع عندما تحدثنا عنه في لقاء سابق مع الوزير عندما التبس على البعض الأمر وخلط بين «برنامج الفاير» للاتصال وتبادل الرسائل عبر أجهزة النقال وبين مشروع الفاير الذي تعمل على تنفيذه الوزارة وللإيضاح أكثر أن مشروع فاير هو عبارة عن استبدال الخطوط النحاسية المستخدمة في شبكات الهاتف الثابت بخطوط جديدة أسرع وذات جودة ومواصفات عالية اسمها «خطوط فاير»، ولا تتعرض لظاهرة التخاذل التي تعاني منها الخطوط النحاسية التي كانت تؤدي إلى ضياع جزء من السرعات المتوفرة على الشبكة. إضافة إلى أن الوزارة تعمل على العديد من المعالجات لأسباب الخاصة بحدوث حالات البطء في الإنترنت التي يبقى من أهم الأسباب الرئيسية لها هو انخفاض ساعات الخطوط الرئيسية المغذدة لهذه الشبكات حيث يتم العمل على طرح استثمارات جديدة لزيادة وتوسعة السعات المتوفرة والتي تؤدي الغرض والخدمة المطلوبة منها، وفي الحديث عن المشغل الثالث أوضح أنه لا جديد في الموضوع وأن الأمر من تحسين الوضع العام في البلد.

إيرادات ٢٠١٥

وفي السياق المالي بين الوزير أن إيرادات الوزارة من الاتصالات بلغت العام الماضي ١٨٠ مليار ليرة منها نحو ١٤٠ مليار ليرة من الاتصالات الخليوية حيث يذهب نصف هذه الإيرادات إلى خزينة الدولة بينما حققت الاتصالات الثابتة نحو ٤٠ مليار ليرة إيرادات في العام الماضي وأن عامل تحسين خدمات الإنترنت من شأنه أن يلعب دوراً مهماً في زيادة إيرادات الاتصالات الهاتفية الثابتة.

لم يستثمر جيداً

وفي الحديث عن قطاع البريد أوضح أن هذا القطاع لم يستثمر تاريخياً في سورية بشكل جيد وكاف حيث لم تتجاوز مراكز العمل البريدي ٤٥٠ مركزاً في مختلف المناطق والمحافظات وهو رقم متواضع بالنسبة لدولة مثل سورية، بينما أشار إلى أن ظاهرة الضمر التي طالت قطاع العمل البريدي خلال الأزمة كانت أكثر وضوحاً تكون عمل هذا القطاع يعتمد على النقل الفيزيائي حيث فقد القطاع نحو ٥٠٪ من مراكز الخدمة التي كانت متوفرة لديه.

يقدمها في منافق الخدمة الخاصة به ويعمل على تنويعها ما أسهم في تحسين إيراداته، إضافة إلى نجاح القطاع مؤخراً في تنفيذ خدمة الشحن ونقل البضائع بين المدن والمحافظات السورية بشكل ناجح ومنافس للقطاع الخاص.

احتاجها أعمال التشغيل لهذه الشركة. وإن الوزارة حريصة على مصلحة المواطن وعدم تحميله أي أعباء إضافية من دون وجود ضرورة فعلية لمثل ذلك، ومن هنا تعمل الوزارة على متابعة عمل الشركات المشغلة وتتابع وترافق كل البنود والمقترحات التي تقدم بها وتخصها للدراسة والبحث، لكن الوزارة حريصة في الوقت نفسه على استمرار توفير هذه الخدمة بشكل جيد وخاصة أن الوزارة كثيراً ما تطلب من هذه الشركات إعادة الخدمة وشبكة الخليوي إلى المناطق الحرة حديثاً والتي غالباً ما يكون فيها إيصال الخدمة إليها غير مجد اقتصادياً.

سرعات الإنترنت

وبالعودة مع الوزير إلى خدمة الإنترنت وحالة التوسع التي تحدث عنها الوزارة في مجال عدد البوابات والوصول إلى مليون بوابة مع نهاية الربع الأول لهذا العام لنسأل أن الأهم هو تحقيق تحسن في مجال سرعات خدمة الإنترنت حيث بين الوزير أن مشروع فاير الذي تحدثت عنه الوزارة يأتي كأحد الحلول التي تعمل عليها الوزارة لزيادة سرعة الإنترنت وخاصة أن هذه الخدمة موجهة لقطاع الأعمال والمؤسسات الخاصة أو الحكومية الراجعة في الحصول على مثل هذه الخدمة التي تصل سرعة الإنترنت فيها إلى ١٠٠ ميغا.

حيث تم تزويد التجهيزات الخاصة بالمشروع وهو قيد التنفيذ

«السورية للتأمين» توقف التعامل مع المشافي التي رفضت استقبال المؤمنين

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر في قطاع التأمين لـ «الوطن» عن قيام المؤسسة العامة السورية للتأمين بوضع تعرفه مؤقتة يتم العمل بها مع المشافي فيما يخص تسعيرة العمليات الجراحية لدى المشافي المتعاقد معها من المؤسسة وبمما تصدر تعرفه وزارة الصحة. وتتضمن هذه التعرفة تسعير العمليات الجراحية بشكل منفصل عن الاستلزمات والمستلزمات الطبية اللازمة لهذه العمليات وذلك لضمان استمرار تقديم المشافي خدماتها للمؤمن لهم. يأتي هذا الإجراء تنفيذاً لتوصيات اللجنة التي اجتمعت في وزارة المالية وبحسب المصدر هناك قرار اتخذ في المؤسسة بالاستمرار في التعامل مع المشافي التي استمرت بالتعامل مع المؤسسة رغم جميع الظروف ولا تبتذد المؤسسة ولم تتوقف عن استقبال المؤمنين لدى المؤسسة، وعلى ذلك سيتم إيقاف التعامل مع المشافي التي امتنعت عن استقبال المؤمن لهم لدى المؤسسة، مع التأكيد على القدرة بالاستمرار

من دون التعامل مع هذه المشافي والاستمرار

بتقديم الخدمات للمؤمن لهم بالمستوى المطلوب. من جهة أخرى حصلت «الوطن» على نسخ من كتابين توجيهيين من الجمعية الأولى لأصحاب المشافي الخاصة بدمشق إلى مديري المشافي الخاصة المتعاقدين مع شركات إدارة النفقات الطبية والمؤسسة العامة السورية للتأمين. مطالباً أصحاب المشافي الخاصة بالاستمرار في تقديم جميع الخدمات لحاملي بطاقة التأمين وذلك دعماً لمشروع التأمين الصحي وخدمة للقطاع العام. وجاء في الكتاب الثاني الموجه من الجمعية إلى أصحاب المشافي الخاصة أنه نظراً لتأخير صدور التسعيرة الجديدة للعمليات الجراحية والتي يتم العمل بها، طالبت الجمعية عدم تسعير أي فواتير حالياً لشركات التأمين حسب أوضاعها مؤخراً قليلاً عن ٢٠١٦/٢/١٠ حسب الاتفاق مع شركات التأمين مع الرجاء باستمرار تقديم جميع الخدمات كما جرت العادة.

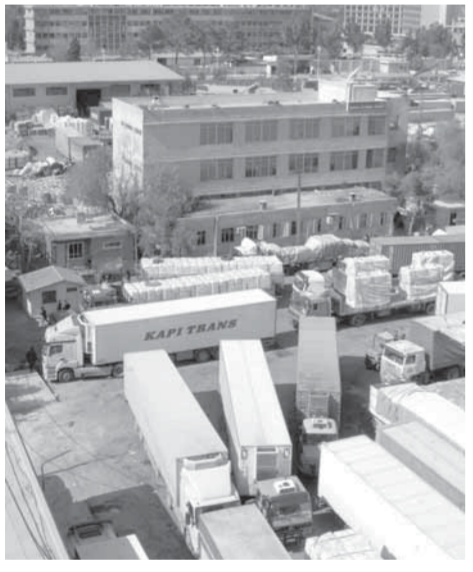
كتكوت لـ «الوطن»: لضبط دخول وخروج البضائع ومعرفة حاجة السوق المحلية
إيقاف شحن البضائع إلى المناطق الحرة التي يزيد جمرکہا على ٢٠٪

علي محمود سليمان

أوقفت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية شحن البضائع المقترنة برسم جمركي ٢٠ و٣٠٪ إلى المناطق الحرة السورية سواء لإعادة التصدير أم للوضع بالاستهلاك المحلي أو التخزين أو الإيداع، وإخضاع شحن البضائع المقترنة برسم جمركي ١٠٪ لموافقة مسبقة من المؤسسة العامة للمناطق الحرة، بعد تقديم الطلبات إلى فروع المؤسسة العامة للمناطق الحرة في المحافظات وتنظيم جداول يومية بها ورفعها المقترح للإدارة العامة للمؤسسة، بحيث تشكل لجنة لدى المؤسسة المذكورة برئاسة المدير العام لدراسة هذه الجداول وتحال مع الرأس المقترح على مديرية التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد لاتخاذ القرار المناسب بشأنها. وبلغت الوزارة بموجب القرار ١٤٥ على شحن البضائع المقترنة برسم جمركي ١٠٪ إلى المناطق الحرة السورية كما هو معمول به سابقاً، على أن يستثنى من أحكام هذا القرار السيارات والشاحنات بأنواعها وآليات الأشغال والمعدات

الثقيلة كافة، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة العامة للمناطق الحرة، كما تستثنى البضائع التي يتم شحنها لمصلحة جهات القطاع العام والعقود المبرمة مع جهات القطاع الخاص لمصلحة جهات القطاع العام، والبضائع الواسلة إلى المنافذ الحدودية أو المشحونة قبل صدور هذا القرار شريطة أن تكون من البضائع المسجومة وفقاً لأحكام التجارة الخارجية، كما يتم تطبيق أحكام التجارة الخارجية وسياسة ترشيد الاستيراد على البضائع المراد وضعها بالاستهلاك المحلي ومصدراتها المناطق الحرة، ويجوز لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد التنسيق مع الجهات المعنية إجراء التعديلات اللازمة على هذا القرار في ضوء مقتضيات المصلحة العامة. وفي تصريح لـ «الوطن»، أوضح المدير العام للمؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد كتكوت أن القرار يهدف إلى ضبط دخول وخروج البضائع من خلال التدقيق بالمعلومات الإحصائية لكميات المواد والبضائع، بما يساهم بمعرفة حاجة السوق المحلية من هذه البضائع بحيث لا تشكل تناقصية مع المنتج

المحلي المماثل لها. مضافاً أن صدور القرار جاء في إطار إجراءات الحكومة لحماية الإنتاج المحلي وتعزيز الدخل القومي وضبط الطلب على القطع الأجنبي ضمن سياسة ترشيد الاستيراد، لافتاً إلى أن الشحن سيكون خاضعاً للتقييم مع نهاية العام لمعرفة النتائج والتعديلات التي قد يحتاج إليها. ويوضح المدير العام للمؤسسة بأن الاستثناء الأليات جاء القائمة أ بقيمة إجمالية تعادل ٣٢ مليون يورو شكلت منها الذرة العلفية ما يقارب ٢٥ ٪ من مجمل المنوح للقائمة أ حيث تم منح أكثر من ٤٠ ألف طن ذرة علفية بقيمة تقرب ٨ مليون يورو، والسكر الخام وقول الصويا والقمح ما يقرب ٤٥ ٪، على حين سجلت المواد الأساسية من حليب البودرة وحليب الأطفال والسردين والتوتة والأرز ما نسبته ١٦ ٪ من مجمل المواد المنوحة، وذلك منذ بدء تطبيق القرار ٧٠٣ خلال كانون الثاني من العام الحالي.



أرقام بالبلوان

«البورصة» تعزز مكاسبها

عززت سوق دمشق للأوراق المالية من مكاسبها خلال تعاملات الأسبوع الأول من شباط الجاري، إذ ترفاق ارتفاع مؤشر السوق جراء تحسن مستوى الأسعار، مع ارتفاع جديد في أحجام وقيم التداول، وما يعزز التوقعات الإيجابية، باستمرار التحسن في أداء الأسهم هذا الأسبوع أيضاً. وبالآرقام، تجاوزت قيمة تعاملات الأسبوع الماضي ٢٢ مليون ليرة سورية، جراء تداول نحو ٢٨٥,٥ ألف سهم في ١٩١ صفقة عادية، ارتفعت فيها أسعار أسهم سبع شركات، أدت إلى اكتساب مؤشر السوق نحو ٢٧,٧ نقطة.

ومن أصل ١٣ شركة جرت التداولات على أسهمها، انخفض سعر سهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل فقط بنسبة ١,٨٣ ٪، مقابل ارتفاع أسعار أسهم سبع شركات، على رأسها بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة تجاوزت ١٠ ٪ بقليل، تلاه بنك الشام بنسبة ٩,٨ ٪، وسهم بنك قطر الوطني بنسبة ٧,٣٢ ٪، ثم سهم الأهلية لصناعة الزيوت بنسبة ٤,٩٧ ٪ وفرنسيسك بنسبة ٤,٤٣ ٪ وبنك البركة بنسبة ٢,٢٦ ٪. وأخيراً سهم العقيلة للتأمين والتكافلي بنسبة ٢,١٤ ٪. وحافظت قيمة الأسهم المتداولة على أسعارها دون تغيير على مدى الأسبوع الماضي. وأنهى المؤشر الأسبوع عند مستوى ١٢٧٣,٧٨ نقطة.

«الأخضر» يزداد سواداً!!

خلافاً للتوقعات إثر التقدم الميداني المهم للجيش العربي السوري على أكثر من محور، شمالاً وجنوباً، ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي المتداول عبر بعض صفحات الفيسبوك وتطبيقات الوابيل المشكوك في مصداقتها، والذي يعتمده أغلبية العاملين في الوسط التجاري، وتباينت الأرقام خلال العطلة الرسمية، وتراوح بين ٤,٣ و ٤,٧ ليرات للدولار، أقل وأعلى قليلاً بين محافظة وأخرى، ومن وقت لآخر. من جانبه، حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٢٣٥,٦٥ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٢٣٤,٦٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، في آخر نشراته الأسبوع الماضي، كما حدد المصرف سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ ٢٣٤ ليرة سورية. على حين يتم تمويل المستوردات بسعر ٢٨٥ ليرة، والبيع للمواطنين للأغراض غير التجارية بسعر ٢٨٦ ليرة.

عالمياً، ارتفع الدولار الأميركي أمام سلة من العملات الرئيسية يوم الجمعة بعد أن أظهرت بيانات زيادة الأجور في الولايات المتحدة في كانون الثاني، وذلك بحسب تقرير لوكالة رويترز، بين أن ارتفاع معدل التضخم يضعف الرأي القائل إن مجلس الاحتياطي الاتحادي لن يرفع أسعار الفائدة نهائياً هذا العام.

«الأصفر» بأرقام قياسية عند ١٣٤٠٠ ليرة للغرام الواحد

زادت أسعار الذهب بنحو ٦,٣٥ ٪ خلال الأسبوع الماضي في الأسواق المحلية، إثر ارتفاعه عالمياً وارتفاع سعر صرف الدولار محلياً. وحسب أسعار الأمس، يكون غرام الذهب قد زاد ٨٠٠ ليرة سورية، حيث ينهي الأسبوع عند ١٣٤٠٠ ليرة، مقارنة بـ ١٢٦٠٠ نهاية الأسبوع السابق. وهذا الرقم قياسي، غير مسبوق في تاريخ المهنة في سورية. وهو ما ترك أثره في السوق، بانخفاض في حركة البيع والشراء، وخاصة مع تضارب التوقعات بين انخفاض السعر وارتفاعه.

وعالمياً، ارتفع سعر الذهب يوم الجمعة أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر عقب تعاملات متقلبة بعد تقرير متباين بشأن الوظائف الأميركية دفع المستثمرين لإعادة تقييم التوقعات لرفع الفائدة الأميركية هذا العام ليتجه الذهب لتحقيق أكبر مكسب أسبوعي في أكثر من عام. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية في البداية عقب صدور تقرير الوظائف لكنه تراجع بعد ذلك لاندنى مستوى في الجلسة ١١٤٤,٩٦ دولاراً للأونصة مع تركيز البعض على زيادة الأجر في الساعة الذي قد يعنض احتمال رفع الفائدة. وصعد المعدن الأصفر نحو ٤,٢ ٪ منذ بداية الأسبوع.

«الأسود» بالأحمر مجدداً

أنهى النفط الأسبوع على هبوط بعد تعاملات متقلبة يوم الجمعة عقب ارتفاعه على مدار أسبوعين متتاليين في ظل تكهات بشأن اتفاق محتمل بين كبار منتجي الخام قبلتها مخاوف من استمرار تخمة العروض. وحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، فقد هيبت العقود الآجلة للنفط الأميركي ٨٣ سنتاً أو ٢,٦٢ بالمئة عند التسوية إلى ٣٠,٨٩ دولاراً للبرميل بعدما لامست المستوى ٣٢,٤٥ دولاراً.

وهيبت العقود الآجلة لبرنت ٤٠ سنتاً أو ١,١٦ بالمئة عند التسوية إلى ٣٤,٠٦ دولاراً للبرميل بعد تعاملات تراوحت بين ٣٣,٨١ دولاراً و ٣٥,١٤ دولاراً للبرميل. ونقل موقع معلومات وزارة النفط الإيرانية على الإنترنت (شانا) عن وزير النفط بيجن زنگنه قوله: إن مبيعات النفط الخام الإيراني لأوروبا بعد رفع العقوبات الدولية عن طهران تجاوزت بالفعل ٣٠٠ ألف برميل. مشيراً إلى أن شركة توتال الفرنسية ستشتري ١٦٠ ألف برميل من النفط الخام من إيران وأن الممسالت الأخيرة على العقد ستوضع يوم ١٦ شباط. وأضاف: إن شركة إيني الإيطالية مهتمة بشراء مئة ألف برميل من النفط الخام من إيران وإن مئليها سيزورون طهران لمناقشة العقد.